

أصول الشاشي

نظام الدين أبي علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي
المتوفى سنة ٣٤٤ هـ

وبحاشيه

بمسئدة الحواشي

شرح أصول الشاشي
للمؤلف محمد بن يوسف الحسن الكنتروحي

ضبطه وضعمه

عبد الله محمد الخليلي

تنبه:

وضعنا «أصول الشاشي» في أعمد الصفحات ،
ورضعنا شرحه «عمدة الحواشي» في أسفل
الصفحات على شكل حواشي ، وفصلنا بينهما بخط

مستورات

محمد رجاوي بيروت

لتنشر كتب السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

فصل (١) في المطلق (٢) والمقيّد

بحث

المطلق إذا أمكن العمل به لا يجوز الزيادة عليه

ذهب أصحابنا إلى أن المطلق من كتاب الله تعالى إذا أمكن (٣) العمل بإطلاقه فالزيادة عليه بخبر (٤) الواحد والقياس لا يجوز مثاله في قوله تعالى ﴿فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] فالمأمور به هو الغسل (٥) على الإطلاق فلا يزداد عليه شرط النية والترتيب والموالة والتسمية بالخبر (٦)، ولكن يعمل بالخبر على وجه لا يتغير به حكم

- (١) قوله (فصل لما فرغ من الخاص والعام) المتفق عليهما شرع في المختلف بينهما فإن المطلق خاص عندنا وعند الشافعي رحمه الله عام ولهذا قدمه على المشترك والمؤول إنما جمعهما في فصل واحد لكون القيد عارضاً على الإطلاق ولتحقق التقابل بينهما.
- (٢) قوله (في المطلق) المراد به الحصّة الشائعة في أفراد الماهية من غير ملاحظة خصوص كمال أو نقصان أو وصف.
- (٣) قوله (إذا أمكن العمل) الخ.. بأن لم يدل على تمكن إطلاقه دليل كما ستقف عليه في بحث الحقيقة إن شاء الله تعالى،
- (٤) قوله (فالزيادة عليه بخبر الواحد) الخ لأن الإطلاق وصف مقصود في كلامهم والزيادة عليه تكون نسخاً ورفعاً لوصف الإطلاق، فلا يجوز نسخ الكتاب أصله أو وصفه بخبر الواحد أو بالقياس لأن الكتاب قطعي والخبر الواحد والقياس ظني، خلافاً للشافعي فإنه يجوز الزيادة بالخبر الواحد والقياس ويجعل بياناً للمطلق من الكتاب لأن المطلق يحتمل التقييد بالبيان. قلنا إن البيان يقتضي سابقة الإجمال، ولا إجمال في المطلق لإمكان العمل به.
- (٥) قوله (وهو الغسل) الخ.. فإن قلت لا تسلم أن المأمور به هو الغسل على الإطلاق فإنه ينافية قوله تعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ الخ.. فيكون النية ثابتة بالكتاب. قلت اشتراط النية يقتضي أن لا يكون الماء طهوراً بدون النية وقد قال الله تعالى ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ وهذا مطلق.
- (٦) قوله بالخبر وهو في النية قوله عليه السلام (إنما الأعمال بالنيات وإنما لامرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه). وفي الترتيب حديث (هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به) وكان مرتباً. وفي الموالة حديثاً أمره صلى الله عليه وسلم رجلاً صلى وفي قدمه لمعة بإعادة الوضوء والصلوة رواه أبو داود. وفي التسمية حديث (لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه) رواه أبو داود وأحمد وغيرهما.

أصول الشاشي

لإمام نظام الدين الشاشي

طبعة جديدة ملونة مصححة

بإضافة عناوين البحوث في رؤوس الصفحات

على أساس حاشية

الشيخ الحافظ محمد بركت الله اللكنوي المسقى به

”أحسب أن الجواشي”

بإضافة نبذة من التعليقات الأخرى مع تفريج الأحاديث

مكتبة الشاشي كراتشي باكستان

وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ^٤ (النساء: ٨٣)

أُصُولُ الشَّاشِي

للإمام نظام الدين الشاشي

المتوفى سنة ٣٢٥

على أساس حاشية الشيخ الحافظ محمد بركت الله اللكنوي
المسمى به

”أحسن الحواشي“

بإضافة نبذة من التعليقات الأخرى مع تخريج الأحاديث

مكتبة الشاشي
كراتشي باكستان

يكون باقياً تحت حكم العام، وجاز أن يكون داخلياً تحت دليل الخصوص، فاستوى الطرفان في حق المعين، فإذا قام الدليل الشرعي على أنه من جملة ما دخل تحت دليل الخصوص ترجح جانب تخصيصه. وإن كان المخصص أخرج بعضاً معلوماً عن الجملة ^{دخولاً وخروجاً} فبقي خارجاً عن حكمه ^{الفرد المعين} جاز أن يكون معلولاً بعلة موجودة في هذا الفرد المعين، فإذا قام الدليل الشرعي على وجود تلك العلة في غير هذا الفرد المعين ترجح جهة تخصيصه، فيعمل به مع وجود الاحتمال. في الباقي

فصل في المطلق والمقيد

ذهب أصحابنا إلى أن المطلق من كتاب الله تعالى إذا أمكن العمل بإطلاقه فالزيادة عليه وكذا عن السنة القولية

فإذا قام الدليل إلخ: وإن كان ظنياً كحديث الخطة في صورة الربا يئنه: أن الربا لما كان مجهولاً فسره الشارع في الأشياء الستة بقوله عليه السلام: "الخطة بالخطة إلخ" فقل: بيان الشارع يثبت الاحتمال في كل من أفراد البيع؛ لاحتمال أن يكون داخلياً تحت العام، وأن يكون داخلياً تحت دليل الخصوص فاستوى الطرفان في حق المعين، ولكن لا يعلم حال ما سوى الأشياء الستة، ولهذا قال عمر رضي الله عنه: خرج النبي صلى الله عليه وسلم عنا ولم يبين لنا أبواب الربا أي: بياناً شافياً، فاحتاج العلماء إلى التعليل والاستنباط، فعلى أبو حنيفة رضي الله عنه بالقدر والجنس، والشافعي رضي الله عنه بالطعم والتمنية، ومالك رضي الله عنه بالإقتيات والإدحار، فعمل كل بمقتضى تعليله في تحريم أشياء وتحليل أشياء على ما يأتي في باب القياس إن شاء الله تعالى كذا في "المعدن" وغيره.

عن الجملة: أي جملة أفراد العام كقوله عليه السلام: "اقتلوا المشركين ولا تقتلوا بعضهم". [عمدة الحواشي: ص ٢١] معلولاً بعلة إلخ: كخروج أهل الذمة في قوله: "اقتلوا المشركين ولا تقتلوا أهل الذمة"؛ فإنه معلول بعلة عدم المحاربة والمقاتلة منهم. [عمدة الحواشي: ص ٢١] تلك العلة: التي تكون في الأفراد المخصوصة.

فيعمل به: أي على أنه حجة ظنية توجب العمل لا العلم. [الشافعي: ص ٤٦] فصل في المطلق إلخ: تعريف المطلق: هو لفظ خاص يدل على فرد شائع أو أفراد على سبيل الشروع، ولم يتقيد بصفة من الصفات كرقبة في قوله تعالى في كفارة اليمين: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ الآية. تعريف المقيد: هو لفظ خاص يدل على فرد شائع مقيد بصفة من الصفات كرقبة مؤمنة في قوله تعالى في كفارة قتل الخطأ: ﴿تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ الآية. [حاشية الشيخ أكرم الندوي: ص ٢٨] فعندنا المطلق يجري على إطلاقه، ولا يتقيد بوصف، أو قيد من قبل الرأي والسمع، ولا يحمل على المقيد أيضاً، إلا إذا تعذر الجمع، وعند الشافعي رضي الله عنه يحمل عليه، كذا في "الحصول".

بخبر الواحد والقياس لا تجوز.

مثالُهُ: في قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾، فالمأمور به هو الغسلُ على الإطلاق،
المطلق من الكتاب

فلا يُزاد عليه شرطُ النية، والترتيب، والموالة، والتسمية بالخبر، ولكن يُعمل بالخبر
الغسل

على وجه لا يتغيّر به حكم الكتاب، فيقال: الغسلُ المطلق فرض بحكم الكتاب، والنية
بذلك الوجه
سنةٌ بحكم الخبر.

بخبر الواحد إلخ: لأن الإطلاق وصف مقصود في كلامهم، والزيادة عليه تكون نسخاً ورفعاً بوصف الإطلاق، فلا يجوز نسخ الكتاب أصله أو وصفه بخبر الواحد أو بالقياس؛ لأن الكتاب قطعي وخبر الواحد والقياس ظني خلافاً للشافعي رحمه الله؛ فإنه يجوز الزيادة بخبر الواحد والقياس، ويجعل بياناً للمطلق من الكتاب؛ لأن المطلق يحتمل التقييد بالبيان، قلنا: إن البيان يقتضي سابقة الإجمال، ولا إجمال في المطلق لإمكان العمل به كذا في "الفصول".

على الإطلاق: أي سواء كان مع النية أو بدونها، ومع الترتيب أو بدونه، وكذا سائر السنن فلو شرط شيء من النية والترتيب ونحوهما للاختيار الواردة فيها لا يكون مطلق الغسل، ويكون نسخ إطلاق الكتاب بأخبار الآحاد، وذا لا يجوز كذا في "المعدن". شرطُ النية: كما ذهب إليه الشافعي ومالك وأحمد وأبو ثور وداود رحمه الله؛ لقوله عليه السلام: "إنما الأعمال بالنيات" الحديث المشهور. [حاشية الشيخ أكرم الندوي: ص ٢٨]

والترتيب: كما هو مذهب الشافعي وأحمد وأبي عبيد الله، وسبب الاختلاف أمران: أحدهما: هل تفيد واو العطف في آية الوضوء الترتيب أم لا؟ والأمر الثاني: اختلافهم في أفعاله عليه السلام هل هي محمولة على الوجوب أو على الندب؟ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ إلا مرتباً. [حاشية الشيخ أكرم الندوي: ص ٢٨-٢٩] والموالة: وهو قول مالك رحمه الله؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم واظب على الموالة. [حاشية الشيخ أكرم الندوي: ص ٢٩] والتسمية: وهو مذهب أصحاب الظواهر؛ لقوله عليه السلام: "لا وضوء لمن لم يسم". [حاشية الشيخ أكرم الندوي: ص ٢٩]

بالخبر: وهو في النية قوله عليه السلام: "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لامرء ما نوى، فمن كان هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه" وفي الترتيب حديث: "هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به" وكان مرتباً، وفي المولاة حديث: "وأمره صلى الله عليه وسلم رجلاً صلى وفي قدمه لمعة بإعادة الوضوء والصلاة" رواه أبو داود، وفي التسمية حديث: "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه" رواه أبو داود وأحمد وغيرهما كذا في شروح "الحسامي".

أُصُولُ الشَّاشِي

(مختصر في أصول الفقه الإسلامي)

تأليف

الإمام الفقيه نظام الدين الشاشي

(من رجال القرن السابع الهجري)

مع مُقَدِّمَة

لفضيلة الشيخ العلامة الفقيه يوسف القرضاوي

حَقَّقَهُ وَرَاجَعَ نَصُوصَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

الأستاذ محمد أكرم الندري



(مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ)

أُصُولُ الشَّائِئِي

(مُخْتَصَرٌ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ)

تأليف

الإمام الفقيه نظام الدين الشائسي

(مِنْ رِجَالِ الْقَرْنِ السَّابِعِ الْهَاجِرِيِّ)

مع مُقَدِّمَة

لفضيلة الشيخ العلامة الفقيه يوسف القرضاوي

حَقَّقَهُ وَرَاجَعَ نَصُوصَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

الأستاذ محمد أكرم الندوي



دار الفرب الإسلامي

فصل في المطلق والمقيد^١

[حكم المطلق]:

ذهب أصحابنا رحمهم الله إلى أن المطلق من كتاب الله تعالى إذا أمكن العمل بإطلاقه فالزيادة عليه بخبر الواحد والقياس لا يجوز.

مثاله:

في قوله تعالى: " فاغسلوا وجوهكم " ^٢
فالمأمور به هو الغسل على الإطلاق،
فلا يُزاد عليه شرطُ النية والترتيب^٣ والموالاتة^٤ والتسمية بالخبر،

١ تعريف المطلق: " هو لفظ خاص يدل على فرد شائع أو أفراد على سبيل الشروع، ولم يتقيد بصفة من الصفات كرقبة في قوله تعالى في كفارة اليمين: " أو تحرير رقبة " تعريف المقيد: " هو لفظ خاص يدل على فرد شائع مقيد بصفة من الصفات، كرقبة مؤمنة في قوله تعالى في كفارة قتل الخطأ: " فتحرير رقبة مؤمنة " .
انظر: مسلم الثبوت ١: ٢٨٨-٢٨٩، وإرشاد الفحول ١٤٤، والإحكام للآمدي ٢: ١١١.

٢ سورة المائدة الآية ٧.

٣ كما ذهب إليه الشافعي ومالك وأحمد وأبو ثور وداود رحمهم الله، لقوله عليه السلام: " إنما الأعمال بالنيات " الحديث المشهور .
انظر بداية المجتهد ١: ٧.

٤ كما هو مذهب الشافعي وأحمد وأبي عبيد رحمهم الله، بسبب الاختلاف أمران: أحدهما: هل تفيد واو العطف في آية الرضوء الترتيب أم لا، والأمر الثاني اختلافهم في أفعاله عليه السلام، هل هي



نحمد الله تعالى على طبع المتن المتين في اصول الفقه والدين المسماة بالخمسين المشهور

أُصُولُ الشَّاشِي

مع

أَحْسَنَ الْحَوَاشِي

—: قال العلامة للكنوي: —

”أما المختصر في علم الأصول المعروف بأصول الشاشي المتداول في زماننا.... فذكر صاحب الكشف أن اسمه ”الخمسین“ وأنه لنظام الدين الشاشي، قيل كان سن المصنف لما صنفه خمسین سنة فسمّاه به“

(الفوائد البهية، ص ۲۳۴)

— الناشر —

میدمی کتب خانہ - آرام باغ - کراچی

وكذلك قوله تعالى وأما أنكم التي رضعكم يقتضي عموم
حرمة نكاح الرضعة وقد جاء في الخبر لا تحرم الرضعة ولا البتة
ولا الأمومة ولا أملا فجتان فلم يكن التوفيق بينهما في خبر
وأما العام الذي خص عنه البعض فحكمه أن يجب العمل به في الباقي
مع الاحتمال فإذا قام الدليل على تخصيص الباقي يجوز تخصيصه بخبر
الواحد والقياس إلى أن يبقى الثلث وبعد ذلك لا يجوز في العمل ولا الجاهل
ذلك لأن المخصص الذي يخرج البعض عن الجملة لو خرج بعضا
بجهول يثبت الاحتمال في كل فرد معين فجاز أن يكون باقيا تحت
حكم العام جاز أن يكون داخلا تحت دليل المخصص فاستوى الطرفان
في حق المعين فإذا قام الدليل الشرعي على أنه من جملة ما دخل تحت
دليل المخصص ترجح جانب تخصيصه وإن كان المخصص يخرج
بعضا معلوما عن جملة جاز أن يكون معلوما بعلية موجبة وهذا
المعين فإذا قام الدليل الشرعي على جواز تلك العلة في غير هذا الفرد المعين
ترجح جهة تخصيصه فيعمل مع وجوب الاحتمال فصل في المطلق
والمقتضى ههنا صحابنا إلى أن المطلق من كتاب الله تعالى

بحث
العام المخصوص
منه البعض

قوله تعالى وأما أنكم التي رضعكم يقتضي عموم
حرمة نكاح الرضعة وقد جاء في الخبر لا تحرم الرضعة ولا البتة
ولا الأمومة ولا أملا فجتان فلم يكن التوفيق بينهما في خبر
وأما العام الذي خص عنه البعض فحكمه أن يجب العمل به في الباقي
مع الاحتمال فإذا قام الدليل على تخصيص الباقي يجوز تخصيصه بخبر
الواحد والقياس إلى أن يبقى الثلث وبعد ذلك لا يجوز في العمل ولا الجاهل
ذلك لأن المخصص الذي يخرج البعض عن الجملة لو خرج بعضا
بجهول يثبت الاحتمال في كل فرد معين فجاز أن يكون باقيا تحت
حكم العام جاز أن يكون داخلا تحت دليل المخصص فاستوى الطرفان
في حق المعين فإذا قام الدليل الشرعي على أنه من جملة ما دخل تحت
دليل المخصص ترجح جانب تخصيصه وإن كان المخصص يخرج
بعضا معلوما عن جملة جاز أن يكون معلوما بعلية موجبة وهذا
المعين فإذا قام الدليل الشرعي على جواز تلك العلة في غير هذا الفرد المعين
ترجح جهة تخصيصه فيعمل مع وجوب الاحتمال فصل في المطلق
والمقتضى ههنا صحابنا إلى أن المطلق من كتاب الله تعالى

